المطوع ودميثير ودشتي والمري في لجنة عقد جسر جابر

ترفع تقريرها الأسبوع المقبل إلى مجلس الأمة
المطوع: لجنة «جسر جابر» استمعت إلى رأي لجنة المناقصات حول ترسية العقد

رئيس لجنة المناقصات أحمد الكليب في اجتماع اللجنة

عقدت لجنة التحقيق في عقدي جسر جابر ومحطة الزور اجتماعا لها أمس في مجلس الأمة، وقال مقرر اللجنة النائب عدنان المطوع عقب انتهاء الاجتماع ان «اللجنة اجتمعت مع ديوان المحاسبة للاستماع إلى رأي الديوان بالعقد وكذلك استمعت إلى أجوبة حول العقدين وبعدها اجتمعت بلجنة المناقصات المركزية بحضور رئيس اللجنة أحمد الكليب وفريقه المعاون، مشيرا الى ان اللجنة شارفت على الانتهاء من التحقيق ورفعه إلى مجلس الأمة.

وأعرب المطوع عن أمله بالوصول إلى نتيجة نهائية من خلال التقرير لمعرفة مدى صحة الترسية من عدمها بخصوص جسر جابر، واضاف: «أما بخصوص محطة الزور فالاجتماعات متواصلة وشعرنا أن المواضيع المطروحة هي استشارات وان المطلوب هو «هل هناك للجهات صلاحيات أم لا» موضحا أن الآراء متضاربة في هذا الجانب، وسيتم طرحها كما هي وبشكل واضح وسترفع إلى مجلس الأمة.

بخصوص وجود 37 ألفاً من «البدون» يتبعون «جيش المهدي»
الفزيع: سأتقدم بسؤال برلماني حول ما أثاره النائب الحسيني

نواف الفزيع

أعلن النائب نواف الفزيع عن انه سيتقدم اليوم بسؤال برلماني بخصوص ما اثاره النائب مشاري الحسيني عن وجود 37 الفا من فئة البدون يتبعون جيش المهدي، مشددا على ان هذه القضية غاية في الخطورة ولا يمكن معها التزام الصمت.

وقال الفزيع في تصريح للصحافيين في مجلس الامة: سنقدم سؤالا لوزير الداخلية بخصوص ما اثاره النائب مشاري الحسيني بهذا الشأن، وسنطلب تزويدنا بكشف بأسماء الـ 37 الف عنصر الذين افاد زميلنا بدخولهم الى الكويت وان رئيس الوزراء العراقي قدم كشفا بأسمائهم الى الحكومة الكويتية.

واضاف الفزيع: نريد ان نعرف اذا كان هذا الكلام صحيحا ام لا، واذا لم يكن صحيحا فلماذا لم تنف وزارة الداخلية حتى الآن؟

وبسؤاله عن الاجراءات اللاحقة لهذا السؤال، قال الفزيع: لكل حادث حديث، وننتظر على احر من الجمر شهر ابريل المقبل وما الذي ستسفر عنه التوصيات التي تم اقرارها في الجلسة السرية لمناقشة الحالة الامنية، وهذا تكملة للكثير من الاخفاقات في اداء وزارة الداخلية، معتبرا انه لو صح هذا الكلام فإنها مصيبة واذا لم يصح فهي ايضا مصيبة ان تأتي مثل هذه التصريحات من نائب في مجلس الامة.

واشار الى ان مجلس الامة سبق ان عقد جلسة خاصة لمناقشة ما اثاره وزير سابق هو شعيب المويزري وقام بتشكيل لجنة للتحقيق فيما اثاره من معلومات، وها نحن اليوم نكرر المسألة نفسها مع احد الزملاء، ولا نعلم مدى صحة المعلومات، لكن نتمنى على جميع الاطراف سواء النائب مشاري الحسيني او وزير الداخلية ان يقدموا لنا افاداتهم بهذا الموضوع لأنه يتعلق بقضية امنية خطيرة تمس امن واستقرار البلد ولا يمكن ان نسكت على هذا الموضوع الغاية في الخطورة.

قال إنه سيبحث مع عدد من النواب جوانب القصور التشريعي
سعد البوص: فوضى انتشار السلاح بين المراهقين مسؤولية وزارة الداخلية

أكد النائب سعد البوص ان ما نشرته الصحف المحلية عن وقوع عدد من حوادث إطلاق نار عشوائي خلال ثلاثة أيام متوالية، يجب أن تتعامل معه وزارة الداخلية وغيرها من الوزارات المعنية بكل جدية، بعدما أصبح استخدام بعض الشباب والمراهقين للسلاح بشكل سيئ يأخذ طريقه نحو أن يشكل ظاهرة اجتماعية وأمنية خطيرة.

وقال البوص في تصريح صحافي إن الأمن هو اساس الاستقرار في أي دولة، محذرا من تكرار حوادث القتل التي يرتكبها بعض المراهقين لأتفه الاسباب، مشيرا إلى استخدام الأسلحة النارية في ارتكاب الجرائم التي تبدأ بمناوشات بسيطة سرعان ما تتحول إلى معارك دامية بسبب وجود الأسلحة في المنازل وأحيانا يتم اصطحابها في السيارات.

وأضاف البوص ان فوضى انتشار السلاح بشكل كبير في المجتمع، تضع المسؤولية على وزارة الداخلية التي يجب أن تكثف من حملاتها الأمنية في هذا الصدد، بالاضافة إلى وزارة التربية التي عليها دور كبير في التوعية والتثقيف من أجل نبذ العنف.

وأشار البوص إلى أنه على وزارة الشباب الوليدة والحديثة العهد أن تدرك أن في مقدمة أولوياتها حسن استثمار طاقات الشباب ورعايتهم، والدفع بهم نحو المشاركة في الأعمال الايجابية والبناءة، كما يجب على وزارة الأوقاف أن تخصص بعضا من خطب الجمعة والدروس الدينية في مختلف المساجد من أجل التوعية بخطورة هذه الظاهرة.

وأعلن البوص أنه سوف يبحث مع عدد من النواب جوانب القصور التشريعي في هذا الاتجاه بما يكفل ضبط هذه الظاهرة، وتجريم حمل المراهقين للسلاح، بالإضافة لاتخاذ الوسائل والسبل الوقائية التي تحول دون انتشار فوضى السلاح في الكويت التي عرف أهلها دائما بأنهم مسالمون لا يلجأون أبدا للعنف.

5 نواب يقترحون مد خدمة الكويتيين وغير الكويتيين إلى سن الثمانين لبعض الوظائف

أحمد لاري

قدّم النواب أحمد لاري وعبدالحميد دشتي وخليل الصالح ونبيل الفضل وهاني شمس اقتراحا بقانون بتعديل المادة 32 من المرسوم بالقانون رقم 15 لسنة 1979 في شأن الخدمة المدنية، وجاء الاقتراح كالتالي:

مادة أولى: يستبدل بنص البند 9 من المادة 32 من المرسوم بالقانون رقم 15 لسنة 1979 المشار اليه النص التالي: «9 ـ بلوغ سن الخامسة والستين بالنسبة للكويتيين ولغير الكويتيين، ولمجلس الخدمة المدنية استثناء من المدة المشار اليها مد الخدمة بما لا يجاوز سن الثمانين عاما لبعض الفئات الوظيفية، وذلك وفقا للقواعد والأحكام التي يضعها في هذا الشأن».

شمس لوزراء الدفاع والمالية والشؤون: ما سبب عدم مساواة الصيادلة العسكريين بنظرائهم في «الصحة»؟

هاني شمس

وجه النائب هاني شمس سؤالا الى وزراء الدفاع الشيخ احمد الخالد والمالية مصطفى الشمالي والشؤون الاجتماعية ذكرى الرشيدي عن سبب عدم مساواة الصيادلة العاملين في القطاع العسكري والعاملين في وزارة الشؤون الاجتماعية بزملائهم العاملين في وزارة الصحة من حيث العلاوات والبدلات؟ وهل تم تقديم طلبات لصرف بعض البدلات؟ مع ذكر النتيجة النهائية لتلك الطلبات.

المليفي يستقبل ناخبات «الثالثة» في ديوانيته اليوم

أحمد المليفي

يستقبل النائب أحمد المليفي السيدات في ديوانيته النسائية مساء اليوم الاثنين من الساعة 7,30 حتى الساعة 10,00 مساء وذلك في منطقة العديلية، قطعة 2، شارع 25، المتفرع من شارع عبدالله النوري مقابل الدائري الرابع، وذلك للحوار والنقاش في القضايا الراهنة والمستقبلية.

خليل عبدالله يستقبل رواد ديوانيته اليوم

د.خليل عبدالله

يتشرف النائب د.خليل عبدالله باستقبالكم في ديوانيته مساء يوم الاثنين من كل أسبوع وذلك في تمام الساعة الثامنة مساء حتى الساعة الحادية عشرة مساء وذلك في منطقة الجابرية قطعة 8، شارع 1، منزل 34.

أوشكت على الانتهاء من قانون الهيئة العامة للإعلام
الشليمي: «التعليمية» تبحث زيادة مخصصات الطلبة المبتعثين للخارج

أعلن مقرر اللجنة التعليمية البرلمانية النائب خالد الشليمي «ان اللجنة بصدد طرح مشاريع مهمة تخص طلبة العلم، ومن ضمن ذلك زيادة المخصصات للطلبة المبتعثين، وستلمس المخصص لكل بلد لأن هناك فارقا في أسعار كل منطقة في البلد الواحد».

وقال الشليمي: ان اللجنة أوشكت على الانتهاء من قانون الهيئة العامة للإعلام، ووصلنا الى اللمسات الأخيرة المتعلقة بدمج بعض المواد التي تتشابه في شكلها.

وبين الشليمي: نحن نقدم المقترحات التي تهدف الى تنظيم وسائل الإعلام، وان كان لدى الحكومة مشاريع متشابهة فلتقدمها، وعموما الحكومة طلبت قبل فترة قانون المرئي والمسموع، ولم ترده الينا الى الآن، وعندما استفسرنا من وزير الإعلام قال اننا انتهينا منه وسنحيله الى اللجنة التعليمية البرلمانية.

وفي شأن آخر، شدد الشليمي على ان قانون اسقاط فوائد القروض مر من المداولة، ولن يعود مجددا الى المربع الأول (صندوق المتعثرين) مثلما صرح وزير المالية مصطفى الشمالي، وتلك صفحة طويت والمجلس يقرر ما يريده من خلال التوافق مع الحكومة التي بدأت مد يد التعاون والتوافق، والشمالي لا يملي علينا ما يريد.

وأوضح الشليمي: ان المداولة الثانية باتت قريبة، وهناك تعديلات قدمت من بعض النواب نحن نحترمها، والأمر أولا وأخيرا بيد مجلس الأمة، وملف القروض ركب «سكة الإقرار».

وأكد الشليمي «اننا مطمئنون من آلية معالجة القروض شرعيا وقانونيا، وصندوق دعم الأسرة الذي أقر كمداولة أولى يحل مشكلة زهاء الـ 70 ألف مواطن وهم الأكثر تضررا، وهناك خطوات أخرى تلبي احتياجات الشرائح الأخرى وستكون ايضا ضمن صندوق الأسرة».

خالد الشليمي

أمل الأخذ في الاعتبار تعديلات كتلة المستقبل
التميمي: أغلبية نيابية كاسحة تمرر المداولة الثانية لـ «القروض»

أكد النائب عبدالله التميمي ان قانون معالجة فوائد القروض سيقر في مداولته الثانية وبأغلبية كاسحة في جلسة المجلس المقبلة، معربا عن امله في ان يساهم القانون في رفع الظلم والمعاناة عن المواطنين.

واضاف التميمي، في تصريح له أمس: اننا نتطلع الى اهتمام اللجنة المالية البرلمانية بالتوصيات وبالمقترحات المقدمة من كتلة المستقبل حول القروض.

من جانب آخر، أكد التميمي اهمية قانون مكافحة غسيل الأموال وتمويل الارهاب والذي يعد واحدا من انجازات مجلس الأمة الذي نفض الغبار عن العديد من القوانين التي عطلتها المجالس السابقة، متوقعا انجاز المداولة الثانية لهذا القانون في الجلسة المقبلة.

وردا على سؤال، اوضح التميمي ان امتناع الحكومة عن التصويت على القروض في الجلسة السابقة يعد مرونة منها، لكن يفترض على وزير المالية مصطفى الشمالي عدم التعامل مع مجلس الأمة بأسلوب اللف والدوران، مشددا على ضرورة ابداء الشمالي جديته في التعامل مع قانون تدعمه أغلبية نيابية تمثل الأمة.

واضاف: اننا نفهم المواقف النيابية المؤيدة والمعارضة انطلاقا من منظور شرعي، ومع ذلك نجزم ان القانون سيمر في مداولته الثانية بعد الاخذ بتعديلات كتلة المستقبل في اجتماع اللجنة المالية الحاسم غدا والذي سيضع النقاط على الحروف ويطوي ملفا مهما استنزف الكثير من وقت المجلس وآن الأوان للانتهاء منه.

عبدالله التميمي

.. ويسأل الشمالي: ما أسباب عدم صرف المنحة الأميرية لعدد من المواطنين؟

أبدى النائب عبدالله التميمي دهشته واستغرابه من حرمان «مواطنين» من الحصول على المنحة الأميرية السابقة رغم مرور عامين على صرفها ولم يتم حل قضيتهم من الحكومة حتى الآن.

وقال ان معلومات وردت لنا من بعض المواطنين، تفيد بأنهم لم يحصلوا على المكرمة الأميرية التي منحها صاحب السمو الأمير قبل عامين بمناسبة مرور 50 عاما على استقلال الكويت، لافتا الى ان هؤلاء المواطنين لم يتمكنوا من ذلك بسبب ظروف صحية منعتهم من توكيل من يمثلهم خلال الفترة المقررة للمنحة.

وتابع ان هؤلاء المواطنين تقدموا بتظلمات للحكومة التي لم تحرك ساكنا حتى الآن ووفقا لإفادتهم، فإن هذه الفئة تم حرمانهم من حق مكتسب منحه لهم صاحب السمو الأمير.

وطالب التميمي الحكومة ممثلة في وزارة المالية بضرورة إيجاد المخرج القانوني من أجل ان تحصل هذه الفئة مهما قل عددها على حقها الدستوري والمادي والإنساني على هذه المنحة، مشيرا الى انه قدم اليوم سؤالا برلمانيا لوزير المالية حول ذلك، مبينا ان المعلومات التي وصلت له تفيد بأن أعدادهم تتجاوز الألف مواطن، مطالبا الوزير بسرعة الإجابة عن السؤال البرلماني لتحري الدقة عن هذه القضية وكشف المتضررين منها.

من جانب آخر، وجه النائب عبدالله التميمي سؤالا الى مصطفى الشمالي جاء فيه: نمى لعلمي ان هناك عددا من المواطنين لم يحصلوا على المنحة الأميرية التي أمر بها صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد بمناسبة اليوبيل الذهبي لاستقلال الكويت عام 2011، وأن هؤلاء المواطنين قد يتجاوز عددهم الألف مواطن، كما ان أموال المنحة استعادتها وزارة المالية.

ما أسباب عدم صرف المنحة الأميرية لهم؟ وما الأسباب التي أدت لحرمانهم منها؟ وما عدد هؤلاء المواطنين الذين لم يحصلوا على تلك المنحة؟ ولماذا لم يتم منحهم مدة استثنائية؟ ومتى استعادت وزارة المالية تلك الأموال؟ وهل يجوز استعادة المكرمة الأميرية؟ وما إجراءات الحكومة حيال تقدم هؤلاء المواطنين بتظلم للحصول على المنحة؟ ولماذا لم يتخذ اجراء حتى الآن في تلك التظلمات؟ يرجى تزويدنا بكشوف بأسمائهم مصنفة وفقا للأسباب التي حرموا بسببها من المنحة الأميرية؟

الفيلكاوي: كم عدد موظفي إدارة العلاج بالخارج؟

قدم النائب طاهر الفيلكاوي سؤالا لوزير الصحة د.محمد الهيفي جاء فيه: بخصوص إدارة العلاج بالخارج أرجو إفادتنا بالآتي: عدد موظفي إدارة العلاج بالخارج من غير الاطباء، وعدد الموظفين الكويتيين من غير الاطباء. عدد الوافدين مع تحديد جنسياتهم. عدد الموظفين الذين يعملون أجر مقابل عمل. عدد الموظفين الذين يعملون في اللجنة العليا من غير الأطباء مع تحديد جنسياتهم. عدد الموظفين الذين يعملون في لجنة التظلمات من غير الأطباء مع تحديد جنسياتهم. عدد الأطباء الكويتيين. عدد الأطباء غير الكويتيين مع التخصص.

ما المبلغ الذي يصرف للموظفين في اللجنة العليا مع لجنة التظلمات من غير الأطباء؟

ما هو المبلغ الذي يصرف للأطباء في اللجنة العليا ولجنة التظلمات؟

لماذا لا يوجد هيكل تنظيمي لإدارة العلاج بالخارج؟ مدير إدارة فقط؟

ما الميزانية المخصصة لإدارة العلاج بالخارج؟

اين مبدأ الإحلال في هذه الإدارة شبه الخالية من الكويتيين؟

لماذا تم الاستغناء عن عدد من الموظفين الكويتيين ونقلهم إلى خارج الإدارة (عددهم 4).

لماذا لا يتم تدوير رؤساء المكاتب الصحية؟

كم عدد الموظفين الكويتيين الذين يعملون في المكاتب الصحية من غير رؤساء المكاتب وكم عدد غير الكويتيين؟

طاهر الفيلكاوي